

(مترجمة)

جهود رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) لمواجهة حرائق الغابات والضباب العابر للحدود

دفع تزايد خطر الضباب الدخاني الناتج عن حرائق الغابات في إندونيسيا، دفع ماليزيا إلى حثها على مراجعة اتفاقية آسيان بشأن تلوث الضباب الدخاني العابر للحدود، وذلك لتعزيز آليات إنفاذ القانون الإقليمية. إلا أن هذه الخطوة تواجه تحديات كبيرة، إذ تلتزم آسيان بمبادئ الإجماع والسيادة وعدم التدخل دون فرض عقوبات أو غرامات على المخالفين. وهذا يجعل فعالية القواعد تعتمد بشكل كبير على طوعية إندونيسيا وتعاونها، لا سيما في تبادل بيانات امتيازات الأراضي وإنفاذ القانون المحلي.

ورغم أن سنغافورة لديها بالفعل قانون لمكافحة الضباب الدخاني العابر للحدود يسمح بفرض غرامات والتزامات بالتعويض المدني، إلا أن إنفاذ القانون خارج أراضيها لا يزال صعباً دون مساعدة السلطات في المناطق التي اندلعت فيها الحرائق. من جهة أخرى، يرى الخبراء أن هدف آسيان المتمثل في القضاء على الضباب الدخاني بحلول عام ٢٠٣٠ غير واقعي ما لم يُوازن بتدابير وقائية مبكرة، مثل إعادة تأهيل الأراضي وإدارة الأراضي الخثية. لذلك، فإن التشغيل الكامل لمركز تنسيق الآسيان لمكافحة تلوث الضباب العابر للحدود أمر بالغ الأهمية لتشجيع المراقبة عبر الأقمار الصناعية في الوقت الفعلي واتخاذ إجراءات سريعة على الأرض قبل أن ينتشر الضباب إلى أزمة إقليمية في جنوب شرق آسيا.

فريق الدفاع عن رودريغو دوتيرتي يدّعي وجود ضعف شديد في الذاكرة قبل جلسة المحكمة الجنائية الدولية

قدّم فريق الدفاع عن الرئيس الفلبيني السابق رودريغو دوتيرتي وثيقة إلى المحكمة الجنائية الدولية تفيد بأن الرجل البالغ من العمر ٨١ عاماً يعاني من ضعف شديد في الذاكرة. وتُعتبر هذه الحالة شديدة لدرجة أن دوتيرتي غالباً ما ينسى اسم محاميه الرئيسي، بيتر هاينز، ويعتقد أنه كان على قيد الحياة في عام ٢٠٠٧ أو ٢٠٠٨ وكان عمره آنذاك ٨٤ أو ٨٥ عاماً. ويجادل فريق الدفاع بأن هذه المشكلات الصحية العقلية تُصعّب على الفرق القانونية الحصول على أدلة دقيقة للتحضير للدفاع في ثلاث تهم تتعلق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

تشمل الانتهاكات المزعومة جرائم قتل ومحاولات قتل راح ضحيتها ما لا يقل عن ٧٦ شخصاً، وتندرج ضمن ثلاث فئات رئيسية: قتل ١٩ شخصاً على يد فرقة الموت في دافاو خلال فترة توليه منصب عمدة دافاو (٢٠١٣-٢٠١٦)، وقتل ١٤ شخصية مهمة خلال فترة رئاسته (٢٠١٦-٢٠١٧)، ومقتل عشرات الضحايا في عمليات تطهير الأحياء من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨. من جهة أخرى، خلص مدعي المحكمة الجنائية الدولية إلى أن دوتيرتي لا يزال قادراً على ممارسة حقوقه القانونية ويستحق المحاكمة. وينظر القاضي حالياً في نتائج فحص طبي أجراه ثلاثة خبراء مستقلين لتحديد أهلية دوتيرتي للمحاكمة المقرر أن تبدأ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

احتجاجات ضدّ سيّاح كيان يهود في تايلاند

ناشدت سفيرة كيان يهود لدى تايلاند، ألونا فيشر كام، ألا تمتد الصراعات في الشرق الأوسط إلى تايلاند، وذلك في ظلّ استمرار سلسلة من الاحتجاجات والخلافات التي تورط فيها سيّاح يهود. وأوضحت فيشر كام أن موجة المظاهرات لا تستند إلى معاداة السامية، بل اندلعت بسبب التباينات الثقافية وادعاءات بسلوك غير لائق من جانب عدد من السياح الذين يفتقرون إلى احترام العادات المحلية. وقد أثارت سلسلة من الاحتجاجات التي نظمها السكان المحليون وجماعات قومية مخاوف بشأن انتهاكات واسعة النطاق، تتراوح بين السلوك غير اللائق في الأماكن العامة، وحالات رفض دفع الفواتير، وادعاءات باستخدام وكلاء محليين لامتلاك أراضٍ وشركات بشكل غير قانوني، وتشغيل مدرسة بدون ترخيص في جزيرة كوه فانجان، وصولاً إلى جنازة في مقبرة يهودية انتهت صلاحية ترخيصها. ولتخفيف حدّة التوتر، نشرت سفارة يهود دليلاً حول آداب السفر باللغة العبرية. من جهة أخرى، أكّد وزير خارجية تايلاند، سيهاساك فوانغكيتكيو، أن كرم الضيافة في بلاده لا يعني أن السياح الأجانب أحرار في انتهاك القوانين واللوائح المحلية.

نجيب رزاق يُعلن عجزه عن دفع غرامة العفو المشروط للإقامة الجبرية

أعلن رئيس وزراء ماليزيا السابق، نجيب رزاق، عبر فريقه القانوني، عجزه عن استيفاء شروط دفع غرامة قدرها ٥٠ مليون رينغيت ماليزي (حوالي ١٢,٢٦ مليون دولار أمريكي) للحصول على عفو مشروط والإقامة الجبرية. وأوضح المحامي أن معظم أصوله وحساباته المصرفية وممتلكاته لا تزال مجمدة من الحكومة بسبب إجراءات إنفاذ القانون، ما يجعل إدارتها خارجة عن سيطرته. وتأتي هذه الغرامة ضمن تخفيف للعقوبات المفروضة عليه في تموز/يوليو ٢٠٢٠، حيث حُكم عليه بالسجن ١٢ عاماً وغرامة قدرها ٢١٠ ملايين رينغيت ماليزي بتهم سبع، هي: ثلاث تهمة خيانة أمانة، وثلاث تهمة غسل أموال، وتهمة واحدة إساءة استخدام السلطة، تتعلق بتحويل ٤٢ مليون رينغيت ماليزي من شركة - SRC International وهي شركة تابعة سابقة لصندوق الاستثمار الحكومي ١-MDB إلى حسابه الشخصي خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. يشترط العفو المشروط الذي منحه السلطان إبراهيم سداد الغرامة ليتمكن من قضاء ما تبقى من عقوبته في منزله حتى آب/أغسطس ٢٠٢٨؛ وفي حال عدم الوفاء بهذا الشرط، يُلغى العفو ويبقى في سجن كاجانغ. ورغم أن حملة جمع التبرعات التي نظمها أنصار حزب أمنو نجحت في جمع أكثر من مليون رينغيت ماليزي، إلا أن نجيب أعرب عن تقديره للدعم، لكنه أصرّ على أنه لا يريد إثقال كاهل العامة. من جهة أخرى، أثار قرار العفو اضطرابات سياسية، بما في ذلك استقالة وزير النقل أنتوني لوك احتجاجاً على ذلك.